البنـــاء
السنة السابعة / الجمعة / 4 آذار 2016 / العدد 2021
Seventh year / Friday / 4 March 2016 / Issue No. 2021

كييف عودة إلى ذي بدء

■ حميدي العبدالله

شهدت العاصمة الأوكرانية اضطرابات حادة بمناسبة مرور عامين على ذكرى التحرك الذي أطاح بالرئيس الأوكراني السابق فيكتور ياكوفينيتش.

ووقعت اشتباكات بين التنظيمات القومية والجماعات المؤيدة للحكومة الحالية. وتخللت المواجهات أعمال شغب حيث تعرّض عدد من المصارف للاعتداء فيما أضرم مجهولون النيران في مصرف يقع غرب البلاد، حسب مراسل قناة روسيا اليوم.

التحرّك الجديد تقوده الأحزاب القومية المتطرفة التي تطالب باستقالة الرئيس الحالي الذي فاز في الانتخابات الأخيرة.

حتى هذه اللحظة لا يبدو أنّ هذه الاضطرابات ستقود إلى إسقاط الحكومة الحالية، والإطاحة بالرئيس الأوكراني، لأنّ هذا الرئيس والحكومة تحظيان بدعم الحكومات الغربية، التي يصعب عليها العمل مع الأحزاب والجماعات الأكثر تطرفاً والتي ترفض الحلّ السياسي للأزمة الأوكرانية، وتدعو إلى شنّ مواجهة مسلحة ضدّ المقاطعات الشرقية وحتى ضدّ روسيا.

بديهي أنّ الحكومات الغربية التي تسعى للحفاظ على أوكرانيا، كما تسعى إلى جعل أوكرانيا جزءاً لا يتجزأ من العالم الغربي، لا تريد تصعيداً يقود إلى مواجهة مباشرة مع روسيا لأنّ من شأن مثل هذه المواجهة أن تقود إلى حرب أوروبية – روسية، وإلى تضرّر المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية، ولا سيما الدول الكبرى في أوروبا.

دول أوروبا وحتى الولايات المتحدة، لديها الاستعداد لدعم حكومة أوكرانية تسعى للحفاظ على النفوذ الغربي، ولكن من دون تحميل الغرب أعباء مواجهة متصاعدة مع روسيا. هذا الخيار تعبّر عنه الحكومة الأوكرانية الحالية، التي قبلت من حيث المبدأ الحلّ السياسي للأزمة في أوكرانيا، وأكدت على ضرورة أن تكون أوكرانيا جزءاً من العالم الغربي وليس حليفاً لروسيا.

المتطرفون إذا ما استولوا على السلطة لن يكونوا قادرين، أولاً على توحيد الأوكرانيين في مواجهة المقاطعة الشرقية وفي مواجهة روسيا، وسوف يسعون، ثانياً لتوريط الغرب في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا لها كلفة عالية وهو خيار ترفضه كلّ الحكومات الغربية، بما في ذلك الإدارة الأميركية.

لكن ليس كلّ ما يجري في أوكرانيا يجري وفق ما تشتهيه السفن الغربية، فانتفاضة الأحزاب الأكثر تطرفاً ضدّ الحكومة الأوكرانية «المعتدلة»، يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة روسيا وحلفائها الأوكرانيين في مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى، إضعاف موقع حكومة كييف وتشتيت جهودها وقدراتها، والثانية توفير الحجج لمصلحة وجهة نظر روسيا ومسؤولي المقاطعات الشرقية، الذين وجهوا دائماً الاتهامات لهذه الجماعات المتطرفة في الوقوف في وجه الحلول التي تحافظ على وحدة أوكرانيا واستقرارها.

بهذا المعنى فإنّ انفجار الاضطرابات في كييف هي أفضل هدية يقدّمها المتطرفون لروسيا ومسؤولي المقاطعات الشرقية، وهي ليست ضربة ضدّ الرئيس الأوكراني وحسب، بل ضربة لحلفائه الغربيين.

الانتخابات السورية

- يتعاطى الكثير من السوريين مع انتخابات مجلس الشعب بعد شهر تقريباً بصفتها مجرد استحقاق دستوري لا بدّ من إنجازه لتأكيد البعد السيادي في تشكيل مؤسسات الدولة، وهذا صحيح.

- غير الصحيح هو الاستسلام لفكرة أنّ التنافس الانتخابي لن يكون إلا عندما تشترك المعارضة، وخصوصاً المدعومة من الخارج في الانتخابات ضمن مفهوم التسوية، لأنّ في هذا هدية مجانية لهذه المعارضة بصفتها شرطاً للديمقراطية.

- الحريصون على القول إنّ سورية تعرف ان تعيش ديمقراطيتها دون المعارضة المرتبطة بالخارج مدعوّون لإنعاش العملية الانتخابية بضخّ شروط الحياة فيها عبر التنافس.

- الذين يملأون الدنيا حديثاً عن تأييدهم لدولتهم وجيشهم لكنهم يعترضون على أداء مؤسسات الدولة مدعوّون لخوض غمار الانتخابات للإفادة من فرص الحملات الانتخابية في شرح مواقفهم وإثبات جدّيتهم الإصلاحية بالسعي لدخول مجلس الشعب.

- الترشح واجب بمعزل عن فرص الفوز والخسارة، لأنّ ربط الترشح بالفوز المضمون يعني قبولاً بلعبة غير ديمقراطية، وتخلياً عن معايير الإصلاح التي ينتقد البعض الواقع بإسمها.

- الانتخابات مناسبة لمعرفة الجادّين في ادّعاءاتهم من الذين يتقنون الجلوس في المقاهي ورمي الكلام جزافاً.

التعليق السياسي

إرادة الحياة لدى السوريين تُجهض مشروع إسقاط سورية

■ هشام الهبيشان

منذ مطلع العام 2016 لاحظ جميع المتابعين لمجريات الحرب التي عصفت وما زالت تعصف بسورية تغيّراً مضطرداً في قواعد اللعبة السياسية والعسكرية، والأهم من كلّ ذلك الملف المجتمعي «المصالحات الوطنية» والذي يصبّ في مصلحة الدولة السورية التي كسبت نقاطاً عدّة، بينما خسرت قوى التآمر الكثير من نقاطها، بل تعرّت في شكل كامل أمام الجميع.

وبقراءة موضوعية للأحداث على الأرض السورية، هناك مؤشرات إلى تحسُّن ملحوظ فيما يخصّ الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي، رغم حجم المأساة التي لحقت بالسوريين نتيجة الحرب على وطنهم، وفي السياق نفسه، هناك رؤية بدأت تتبلور في أروقة صنع القرارات الدولية حول الملف السوري، وتركز هذه الرؤية على وجوب تجاوز فرضية إسقاط الدولة والنظام في سورية لأنّ الوقائع على الأرض أثبتت عدم جدوى هذه الفرضية.

ومع استمرار الصمود وانتصارات الجيش العربي السوري وتماسكه وتلاحم الشعب مع هذا الجيش العقائدي، انهارت في شكل تدريجي أهداف المنظومة العدائية لسورية، أمام إرادة الجيش وتلاحمه مع كلّ كيانات الداخل السوري من شعب وقيادة سياسية، رغم محاولات شيطنته إعلامياً من قبل وسائل الإعلام المتآمرة.

إنّ لهذا التماسك والتلاحم للقوى الوطنية في الداخل السوري، والتي تؤمن جميعها بقضيتها والمتفهمة لحقيقة وطبيعة هذه الحرب، أبعاداً وخلفيات، ومن هنا فقد أجهض هذا التلاحم المتجسّد بثلاثية الجيش والشعب والقيادة السياسية خطط المتآمرين وأسقط أهدافهم بالتضحيات الجسام، فالمؤسسة العسكرية السورية، ورغم كلّ ما أصابها، أرسلت رسائل واضحة وأثبتت أنها مؤسسة عميقة ووطنية وقومية جامعة لا يمكن إسقاطها أو تفكيكها ضمن حرب إعلامية، أو خلق نقاط إرهابية ساخنة في مناطق متعدّدة لمواجهتها.

وعندما نعود بالذاكرة إلى سنوات عجاف مضت، نلاحظ أنّ الهجمة الشرسة والحرب الشعواء على سورية، كانت تستهدف في شكل أساسي «العقيدة البنائية والفكر الاستراتيجي للجيش العربي السوري وثوابت الدولة وأركانها الأخرى، من مبادئ وطنية وقومية جامعة وشعب مقاوم زرع في فكره ووجدانه الحسّ الوطني والقومي، والأهم هو نهج السلطة السياسية التي زرعت هذه الأفكار وأصبحت قاعده لبناء سورية القوية، سورية عنوان المقاومة والقلب العروبي النابض. من هنا أدركت القوى التآمرية، أنها من دون تدمير وتمزيق سورية واستنزافها، لن تصل إلى مبتغاها وهدفها الأعظم المأمول بتدمير محور المقاومة، وتنصيب «إسرائيل» سيداً للمنطقة العربية والإقليم ككلّ، وكلّ هذا سيتم، بحسب مخططها، من خلال نشر آلاف الجماعات الإرهابية المسلحة على امتداد الأراضي السورية.

أمام كلّ هذه التضحيات التي قدمها السوريون، فإنّ الحرب التي أرادتها هذه القوى التآمرية على الدولة السورية لن تنتهي ما دامت أدواتها الإرهابية وأوراقها القذرة موجودة على الأرض السورية، لذلك تؤمن الدولة السورية اليوم بأنّ حجم إنجازتها على الأرض واستمرار معارك تطهير أراضيها من رجس الإرهاب، وبالتوازي مع ذلك المضي قدماً في مسيرة إصلاح وتجديد الدولة، مع الحفاظ على ثوابتها الوطنية والقومية، هو الردّ الأنجع والأفضل والأكثر تأثيراً اليوم على هذه القوى، التي بدأت تُقرّ تدريجياً بفشل مشروعها، مع زيادة حجم الخسائر التي تتلقاها على الأرض السورية .

ختاماً، يمكن القول إنه بعد مرور هذه الأعوام الخمسة المريرة على الدولة السورية وما جلبته إليها من جراح عميقة ودروس تاريخية مريرة، إلا أنّ هذه الدولة بدأت تتعافى اليوم من هذه الجراح، لتبدأ من جديد، مرحلة النهوض الأقوى وسيبنى على نهوضها هذا، الكثير من المتغيرات التي لن يكون أولها ولا آخرها سقوط العديد من الأنظمة الوظيفية الطارئة على هذه المنطقة.

عُكاشة شو...!!

■ وردة بية

تصرّف شخصي، سقطة كبرى، صدمة، فضيحة، عمل انتحاري، دعارة سياسية... تلك هي ردود أفعال النخبة السياسية والإعلامية الغاضبة في مصر على ما قام به النائب والإعلامي توفيق عكاشة بعد استضافته السفير «الإسرائيلي» في القاهرة حاييم كورن، محاولاً افتعال ثغرة في جدار الرفض الشعبي للتطبيع مع العدو الصهيوني.

الصدمة البرلمانية والشعبية لم تتوقف عند الطرد والضرب بالحذاء وتعليق العضوية في البرلمان، إنما أظهرت لنا ما كان غائباً عن أذهاننا، وهو أنّ «كامب دايفيد» لم تفلح في فتح المجال أمام الشعب المصري للتطبيع، وأنّ قرار المعاهدة مقتصر على السلطة لا الشعب... ليتبين أنّ ما قام به عكاشة خرق خطير لمعاهدة الشعب المصري مع الشعب الفلسطيني...

وبالرغم من أنّ الأرض قد اهتزّت في مصر لهذه الواقعة، إلا أنّ هناك نواباً وإعلاميين دعموا ما قام به عكاشة وقالوا إنّ الأخير لم يخالف القانون ولن تقوم أي جهة بمحاسبته على الفعل الذى قام به، وأنّ إحالته للتحقيق داخل البرلمان أمر غير منطقي في ظلّ التنسيق بين مصر و«إسرائيل» ووجود سفارة يرفرف عليها العلم «الإسرائيلي» في قلب القاهرة.

ومن جملة ما جاء على لسان النواب الغاضبين، ما قاله الصحافي مصطفى بكري وهو أنّ ما فعله عكاشة «فضيحة وعار»، موضحاً أنه «استغلّ عضويته في البرلمان المصري ليُنسِّق مع «الإسرائيلي» في قضايا سياسية وتبادل معلومات من دون الرجوع إلى المجلس». كما أكد ناجي الشهابي، بدوره، أنّ ما قام به عكاشة «تصرف صادم للنخبة الوطنية وأنّ هذا العمل انتحار وسيُنهي مستقبله السياسي والإعلامي». وقالت السياسية وفاء عكة في ردة فعل قوية، أنّ ما فعله «أسقطه شعبياً فصار في مربع الحظر الشعبي، لأنّ مشكلته ليست مع شخص، وإنما مع الشعب المصري كله». وأضافت: «لا يجب إعطاؤه فرصة النجاة، بتسليط الأضواء عليه، لأنه صار بلا رمزية». ولفت أحمد سليم عطا، من جهته، إلى أنّ اللقاء جاء في إطار مناقشة كتاب عكاشة الجديد: «دولة الرب» وهدفه «الشو الإعلامي» ليس أكثر، مشيراً إلى أنّ مضمون اللقاء «غير واضح ومبرراته غير مقنعة».

كلّ تلك التصريحات الغاضبة ردّ عليها عكاشة ببرودة دم قائلاً: «من ينتقدني عليه بإلغاء معاهدة كامب دايفيد».

الكثير ممن ينظرون إلى عكاشة على أنه «بهلوان» ، قد يغيرون موقفهم عند إماطة اللثام عن بعض الأمور الغريبة والمشبوهة والمتشابهة التي تجعلنا نقف عندها ونتساءل حولها.

فمنذ أن أنشأ قناة الفراعين، تَصدر المشهد الإعلامي المسرحي، وجعل من نفسه منافساً شرساً لعادل إمام وسعيد صالح، وبقية الشلة، وكانت تصريحاته تتناقلها مختلف وسائل الإعلام من باب التهكم والطرفة، في حين كان هو يشيد بها ويتحدث عنها وعمّا خلفته من جماهيرية واسعة له، ليبدو وكأنه لا يفرِّق بين من يمدحه ومن يسخر منه.

جعل من نفسه شخصية ألمعية، وخصّص البرنامج اليومي «مصر اليوم» الذي يدوم ساعات، ليتحدث مباشرة مع المواطن المصري بلغة «البهوات» حيناً، ولغة الفلاح أحياناً أخرى، البسيط والمكابر، الذكي و«العبيط «... يتكلم ثلاثة أرباع الحصّة عن نفسه، فيقول إنه ابن فلاح حيناً، وأنه ابن باشا أحياناً، ويتحدث في أحيان أخرى عن ظروف العمل القاهرة في ظلّ شحّ الإشهار، ومرة يتحدث عن شقّقه وفيلاته في ألمانيا والقاهرة و...

رداً على رسالة من أحد أهالي دائرته قال: «أنا أضعف من المواجهة... وسأخذل كلّ من يعلق آماله بي». ورغم ذلك فأهل دائرته لا يفوّتون فرصة الانتخابات لتزكيتها نائباً عنهم في مجلس الشعب...

ونقل عن طليقته، أنه كان ينوي أن يُرشِّح نفسه لرئاسة مصر لولا أنّ ظروفاً ما حالت دون ذلك...

الغريب في أمر الرجل، أنه شديد التعلق بالنظام السعودي، وقد لا يُفوِّت حلقة واحدة إلا ويذكر فيها المملكة بلغة «الشحات، الشيّات»، وقد ضُبط متلبساً في مؤتمر المانحين في مصر العام الماضي وهو يقبِّل أيادي أمراء الخليج في إشارة لمنحه المال، فهو الذي يبيع ويشتري ويقول على المباشر: نحن مع من يدفع!!! ما أقدم عكاشة على فعله لم يكن غريبا بالمرة، والضجة التي وقعت في مصر والتي انتهت باستصدار قرار تعليق عضويته، لم تكن بحجم الضجة التي لم يُسمع حسّها في السعودية، عندما أقدم الجنرال السعودي المتقاعد والمقرب من العائلة المالكة أنور عشقي على لقاء المدير العام لوزارة الخارجيّة «الإسرائيليّة» دوري غولد في العاصمة الأميركية في صيف العام 2015 ، حيث أخرج هذا اللقاء العلاقات السعودية ـ «الإسرائيلية» من دائرة السر إلى العلن، ولم نسمع حسّاً لعلماء البلاط الوهّابيين، ولا حتى نخبهم، أو الشعب المُغيَّب، ومرت الصفقة بسلام في بلاد التشدُّد الديني، لتشير إلى أنّ هناك ما هو أعظم وأكبر يُدبر بليل...! فلا تندهشوا أو تُصدموا من الآن فصاعداً مما يقوم به «قاراقوزات» الساسة والسلاطين، ولا نقوى في مثل هذه الحالات إلا أن نقول: دعوها فإنها مأمورة...

فقّاسات الإرهاب في مشيخات الخليج تعلن حزب اللّه منظمة «إرهابية»!

■ نصار إبراهيم

بكلّ صفاقة ونذالة قرّرت «دول» (اسمعوا هالحكي قال دول؟) مجلس التعاون الخليجي «العربية» (يا سلام ع العربية!) يوم الأربعاء في2 آذار 2016 اعتبار «ميليشيا حزب الله منظمة إرهابية، ويشمل هذا التصنيف كافة قادة الحزب وفصائله والتنظيمات التابعة له والمنبثقة عنه».

الأمين العام لمجلس التعاون المذكور عبد اللطيف الزياني يفسّر ويوضح «أنّ دول المجلس اتخذت هذا القرار جراء استمرار الأعمال العدائية التي يقوم بها أعضاء هذه الميليشيات (المقصود ميليشيات حزب الله) لتجنيد شباب دول المجلس للقيام بأعمال إرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات...» إيه والله... هيك بكلّ بلادة.

ثم يضيف هذا الزياني بعبقرية لافتة، هي العبقرية التي يتصف بها كما تعرفون شيوخ وأمراء وملوك الرمال، قائلاً: إنّ من أسباب هذا القرار «دور الحزب في إثارة الفتن والتحريض على الفوضى والعنف، في انتهاك صارخ لسيادة دول المجلس وأمنها واستقرارها»... الراجل بيحكي جدّ... فهمان يا أخي...

ولأنّ دول مجلس التعاون الخليجي العربي» قد اتخذت قرارها هذا (بدقة شديدة... ودفاعاً عن الحقوق العربية... وحماية لوحدة المجتمعات العربية من الفتن الطائفية...) فقد كان أول من استجاب وصفّق لهذا القرار الفذّ وزيرة الخارجية «الإسرائيلية» السابقة تسيبي ليفني (ليفني ما غيرها ملكة السكس السياسي مع البعض)، التي اعتبرت أنّ «الإعلان الخليجي عن حزب الله منظمة إرهابية أمر مهمّ ودقيق! في أروع من هيك شهادة لهؤلاء الحمقى»!؟

بالأمس ضرب الإرهاب في الأردن الشقيق فسقط شهيد من الجيش العربي الأردني وعدد من الجرحى... وقبل ذلك ومنذ خمس سنوات والإرهاب يدمّر سورية العروبة والعزة... ذات الإرهاب الذي يدمّر العراق منذ ثلاثة عشر عاماً... الإرهاب ذاته الذي حوّل ليبيا إلى حقل للقتل... هو ذاته الذي يضرب في كنانة العرب مصر... هو ذاته الذي يهدّد تونس الخضراء... وهو ذاته الذي يدمّر ويقتل أطفال اليمن السعيد منذ عام.

هذا الإرهاب القاتل... ليس هو الأصل... هو في الواقع مجرد تنويع وأداة... فالأصل ليس هذا... الأصل والنبع هناك... إنه في الحقيقة يتجلى بأبشع صوره في فقّاسات الإرهاب وحواضنه الفكرية الوهابية والسلفية التي تتدفأ «بدشاديش» حكام الخليج... والتي لا تتوقف لحظة عن التفريخ.

ذاك هو الإرهاب الحقيقي ومن ورائه سادته الكبار... الإرهاب بتجلياته الفكرية والدينية والاجتماعية والسلوكية والأخلاقية والاقتصادية...

يتّهمون حزب الله بأنه إرهابي...! ذلك لأنه (لاحظوا) «يجند شباب دول مجلس التعاون للقيام بأعمال إرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات...» هكذا إذن... حزب الله هو الذي «يجنّد الشباب الخليجي» ليقوموا بأعمال إرهابية»... المشكلة أننا لم نسمع ولم نرَ أيّ شاب خليجي قُتل وهو يحارب مع حزب الله... كلّ ما نراه هو قطعان تتلو قطعاناً وتهاجم كلاب مسعورة حواضر العرب... وتلك القطعان... يموّلها ويسلّحها ويدرّبها... ويفتي لها بجهاد النكاح... شيوخ الخليج وحكامه وهم يعترفون بذلك... ويقومون به جهاراً نهاراً تحت عنوان: حرصهم على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية واليمن والعراق!!

هؤلاء المتخلفون الرجعيون يتحدّثون عن حقوق الإنسان والحرية.

يتهمون حزب الله بأنه منظمة إرهابية، ذلك لأنه (لاحظوا مرة أخرى) «يثير الفتن والتحريض على الفوضى وضرب استقرار الدول»... أرجو أن لا يضحك أحد... فهؤلاء الحكام الخليجيون لا يقولون الكلام جزافاً.

يعني ليسوا هم من ينفخ في نار الفتنة الطائفية... وليسوا هم من يصدّر كلّ قاتل ومجرم مارق، وليسوا هم من يعتقدون أنهم بمال النفط قادرون على شراء الدول وتحديد مصائر هذه الأمة...

بالمناسبة... لن أدافع عن حزب الله... فأن يتهمه هؤلاء الصغار والسماسرة بكلّ هذا يعني أنه حزب يستحق الاحترام...

فقط سأعيد ما قال يوماً ماو تسي تونغ زعيم أعظم ثورة تحرّرية صينية في العصر الراهن: «هجوم الأعداء علينا أمر حسن لا سيّئ».. فحين يهاجمك الأحمق والعدو والأبله... تأكد أنك تسير على الطريق الصواب... أما حين يمدحك العدو... كتسيبي ليفني التي تقتل دولتها الفلسطينيين منذ سبعة عقود.. حينها عليك أن تنتبه وتقلق... فبالتأكيد أنت تقف في المكان الخطأ.

هل المقصود بالخطة «ب» تفتيت سورية أم تكريس ظهور قطبين جديدين إلى جانب الأقطاب الخمسة؟

■ ميشيل الحاج*

تتطلع الأنظار إلى منتصف ليل الجمعة ـ السبت، موعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. فهل سيصمد وقف إطلاق النار من دون خروقات جدية تذكر، أم أنه سيفشل فيبدأ الأميركيون بتنفيذ الخطة «ب» التي أشار إليها وزير الخارجية الأميركي جون كيري مُلمِّحاً إلى أنها قد تعني عدم بقاء سورية موحّدة؟

فالمطلوب ليس مجرد مراعاة وقف إطلاق النار كما هو مُتوقع، بل المطلوب أيضاً الدخول في مفاوضات سلمية تشقّ الطريق نحو حل سلمي للأزمة يؤدي إلى رصّ الصفوف الحكومية والمُعارضة المعتدلة في خندق واحد يتفرّغ لمقاتلة ما يسمى بالدولة الإسلامية ـ «داعش»، من دون ذكر من الجانب الأميركي (خلافاً للموقف الروسي الواضح منها) لجبهة «النصرة» المنتمية رسمياً إلى القاعدة، إذ تلزم الولايات المتحدة الصمت إزاءها، رغم أنّ الأميركيين يقاتلون «القاعدة» الأم في أفغانستان منذ أربعة عشر عاماً. هذا الصمت الأميركي محيِّر ولا يمكن تفسيره أو تبريره، إلا بكون الولايات المتحدة تعتبر جبهة «النصرة» تنظيماً قاعدياً من نوع آخر، ربما يخدم مصالحها ولو إلى حدّ ما.

يتمنى الجميع بطبيعة الحال، أن يصمد وقف إطلاق النار، فلا أحد يرغب في إهراق مزيد من الدماء. كلّ ما في الأمر أنّ السؤال يظلّ قائماً حول الأساس أو الحصاد الذي سيحققه وقف إطلاق النار، وطبيعة السلام الذي قد يأتي به.

فالسعودية، من ناحية، ترفض حتى هذه اللحظة، أن يكون مبنياً على تقبُّل بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة، وتركيا، من ناحية أخرى، لا ترغب في ظهور الكيان الكردي في شمال سورية، ولو على أساس مجرد حكم ذاتي، لأنها تراه مهدِّداً لمصالحها نتيجة تصنيفها لأكراد سورية بأنهم حلفاء لأكراد تركيا الذين تقاتلهم القوات التركية من دون رحمة أو هوادة.

ومهما كان نوع التفاهم بين القطبين الأبرزين، أي روسيا وأميركا، يبقى الحلّ مرهوناً بحلفاء القطبين لا بالقطبين وحدهما. فتركيا، ومعها السعودية وقطر، لا يبدون مرتاحين تماماً لهذا الاتفاق، وهم يعلنون تحفظاتهم عليه بصراحة، ويعلنون موافقة من جانبهم ولكن على مضض كما وصفته مذيعة في قناة «بي بي سي»، في الوقت الذي لا يبدو فيه القطب الآخر، أي روسيا الاتحادية، قلقاً من موقف حليفه، أي الحكومة السورية، أو من موقف حلفائه الآخرين كإيران وحزب الله. من هنا يبدو أنّ تخريب الاتفاق، إذا حصل، قد يصدر عن حلفاء الولايات المتحدة غير المباركين من دون تحفظات لذاك الاتفاق، عكس موقف حلفاء روسيا الذين لم يضعوا تحفظات معروفة أو معلومة على الأقلّ.

هنا يُطرح التساؤل عن المقصود بالخطة «ب» التي يُلوِّح بها جون كيري كبديل في حال فشل وقف إطلاق النار وما سيتبعها من مراحل العملية السلمية. هل هو تفتيت سورية إلى دويلات، كما توحي عبارات جون كيري للوهلة الأولى، وبذا يبدو الأمر وكأنّ الولايات المتحدة قد كافأت الدول المتحفظة أو المعترضة، وربما المعطلة للاتفاق، عوضاً عن معاقبتها على تعطيلها له؟ أم أنّ هناك شيئاً آخر في الأفق لا يعلم به أحد، علماً أنّ المصادر الروسية تنفي وجود اتفاق على حلّ آخر، أو على خطة «ب» أي خطة التقسيم.

هناك احتمالات قليلة للاجتهاد في فكّ رموز المقصود بأحجية الخطة «ب»:

1. هل المقصود إرضاء السعودية المتشبثة بإلحاح بمطالبتها برحيل الرئيس الأسد، وذلك عن طريق تقسيم سورية إلى جزء يسيطر عليه الرئيس الأسد، وجزء آخر يعتبر هو سورية الحقيقية، ويتولى قيادته أحد الموالين للمملكة، فتكون بذلك قد كافأت أجنحة المعارضة على وضعها العراقيل في طريق الحلّ السلمي؟

2. أم أنّ المقصود معاقبتها على موقفها المتعنِّت، من خلال كفّ الولايات المتحدة عن التعامل مع ذاك النزاع، وترك السعودية وتركيا (ومعهما قطر) يواجهون بمفردهم (ولو إلى مرحلة ما) حرباً شرسة تواصل روسيا المشاركة فيها، سعياً إلى إنهاء المعارضة، بشقيها المعتدل والتكفيري المتشدد، ويسفر الأمر في النهاية عن استقرار الوضع لمصلحة الرئيس الأسد أو من يحلّ محله مستقبلاً، إلى أن يستغيث التحالف التركي ـ السعودي ـ القطري بالولايات المتحدة، معلناً رجوعه عن رفع راية العصيان في وجه الولايات المتحدة، وموافقته على الحلّ الروسي ـ الأميركي المُقترح بإحلال السلام في سورية، (وترك مصير الرئيس الأسد للشعب السوري يقرّره في انتخابات رئاسية مقبلة) بغية التفرغ لمواجهة الدولة الإسلامية، باعتبارها خطراً أشدّ على العالم أجمع، من خطر بقاء الرئيس بشار رئيساً لسورية ولو إلى حين؟

3. هل المقصود تنفيذ اتفاق سري على تقاسم النفوذ في سورية عبر تقسيمها إلى جزءين: شمالي وجنوبي، فنصبح بصدد سورية شمالية وسورية جنوبية، كما هو الحال في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وكما كان الحال قبل عقدين أو أكثر من الزمان، عندما وُجدت ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية؟

كلّ ما في الأمر أنّ هذه الاحتمالات الثلاثة، (ما لم توجد احتمالات أخرى غفلت عنها)، لا تبدو حلولاً منطقية أو عملية أو قابلة للتنفيذ. فأطراف النزاع ليسوا مجرد طرفين ليتم تقاسم البلد بينهما، بل أربعة أطراف وربما أكثر. فالمعارضة المسلحة الموصوفة أحياناً بالمعتدلة، وأحياناً أخرى بمعارضة الرياض نتيجة عقد اجتماعاتها التشاورية في الرياض، تضمّ وحدها أكثر من مئة فصيل بينها خلافات لا يعرف أحد حجمها أو مداها، أو احتمالات انفجار التناقضات بينها.

بالإضافة إلى ذلك، ما هو مصير الرقعة التي تسيطر عليها «الدولة الإسلامية» كالرقة وتدمر وغيرهما، وتلك التي تسيطر عليها جبهة «النصرة» وحلفاؤها من أحرار الشام والألوية الأخرى التابعة للإخوان المسلمين والمنضوية جميعها تحت جناح «جيش الفتح»؟ وما هو مصير المناطق الشمالية الحدودية التي يسيطر عليها الأكراد وبعض الميليشيات المسيحية المؤازرة لهم والمتحالفة معهم؟

فالتقسيم المبني على أساس جغرافية المناطق التي يسيطر عليها الفريقان، لو كنا بصدد فريقين فحسب، قد يصبح مقبولاً ويمكن العمل به. غير أنّ هذه المناطق لم تعدِ تحكمها جغرافية واضحة لوجود تداخلات كثيرة في المناطق، خصوصاً بعد التقدم الذي أحرزته القوات السورية في مناطق عدة كما حصل في حلب وفي الجنوب، إضافة إلى كون المدن الكبرى، تقع بمعظمها تحت سيطرة القوات السورية.

فالمدن التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة سيطرة تامة عليها هي الرقة، تدمر، إدلب، جسر الشغور، وهذه مواقع لا يشملها وقف إطلاق النار لكونها تحت هيمنة المعارضة الإرهابية، وبالتالي غير مشمولة بوقف إطلاق النار كفسحة للحلّ السلمي ولإيصال المواد الغذائية إلى المناطق المُحاصرة، ولكونها غير مشمولة بوقف إطلاق النار، فإنّ من المرجح أن يتم حسم الموقف فيها عسكرياً لغير مصلحتها، خصوصاً ما يتعلق منها بمحافظة إدلب التي تسيطر عليها بشكل رئيسي جبهة «النصرة» المُصنّفة كمنظمة إرهابية (لا يشملها وقف إطلاق النار)، وكذلك محافظة حلب التي يتواجد في أجزاء منها مقاتلون من «أحرار الشام» (غير واضحة الهوية)، ولكنّ الجزء الأكبر من الأحياء الحلبية المسيطر عليها من قبل المعارضة المسلحة، إنما يسيطر عليها تنظيما جبهة «النصرة» و«الدولة الاسلامية»، وكلاهما مصنفتان منظمتين إرهابيتين لا يشملهما وقف إطلاق النار، وبالتالي من الأرجح أن يتواصل القتال فيها، وألا يبقى الوضع في نهاية المطاف كذلك لفترة طويلة، خصوصاً بالنسبة إلى حلب التي أحكمت القوات السورية محاصرتها من ثلاث مناطق، مع سيطرتها على التلال المُشرفة على المسرب الرابع للمدينة، ما يعني تضاؤل وصول الإمدادات إلى مقاتلي هذين التنظيمين الإرهابيين.

أما دمشق وحمص وحماة والشيخ مسكين واللاذقية وطرطوس ودير الزور ومدن أخرى، فهي تحت سيطرة الدولة السورية الرسمية. أما درعا فقد باتت القوات السورية تسيطر على أجزاء منها، وتسعى إلى تحرير ما تبقى من أحيائها المتبقية تحت سيطرة جبهة «النصرة».

إذاً، التقاسم الجغرافي الحقيقي والواقعي والفعال بين الدولة السورية والمعارضة المسلحة الموصوفة بالمعتدلة، غير ممكن وغير قابل للتنفيذ بطريقة معقولة وفعالة على غرار تقسيم كوريا إلى شمالية وجنوبية، أو شرقية وغربية. فعلى أرض الواقع، لا تسيطر المعارضة المسلحة الموصوفة بالمعتدلة، إلا على بعض أرياف تحيط ببعض المدن السورية كالغوطة القريبة من دمشق، ومناطق الريف القريبة من حمص. وهذه تستطيع أن تُنغِّص الحياة بعض الشيء على المدن السورية القريبة منها، لكنها لا تشكل جغرافية قابلة للتحول إلى دولة لها مقومات الدولة رغم كلّ الأموال السعودية التي تتدفق عليها.

هذا بالنسبة إلى الاحتمال الأول، وهو مكافأة أصحاب القبول المشروط للهدنة، بل وعلى مضض. أما بالنسبة إلى الاحتمال الثاني، وهو نفض الولايات المتحدة يدها من الأزمة كلها، والتخلي عن الدول الثلاث المتحالفة ضدّ الحلّ المقترح برضى القطبين، فإنه يبدو الاحتمال الأكثر واقعية، خصوصاً بعد تدهور العلاقات بين واشنطن وحليفها التركي الذي يشنّ عملياً حرباً عليها بقصفها قوات سورية الديمقراطية المعدّة والمدربة والمسلحة من قبل الولايات المتحدة، زعماً من تركيا بأنهم مناصرون لـ PKK أي أكراد تركيا.

بدأ هذا الخلاف بين الطرفين منذ اشتداد المعارك بين «داعش» وأكراد كوباني في الأشهر الأخيرة من عام 2014، عندما منعت تركيا حليفتها الولايات المتحدة من استخدام قاعدة أنجرليك لقصف مقاتلي «الدولة الإسلامية»، الذين حاصروا مدينة عين العرب ـ كوباني، كما منعت أوباما من إرسال المساعدات لهم مروراً بالأراضي التركية، إضافة إلى الخلاف بينهما حول كيفية التعامل مع أكراد سورية، الذين تخشاهم تركيا وتتعاطف الولايات المتحدة معهم، وهو الخلاف الذي يزداد اتساعاً يوماً بعد آخر.

تبدو تركيا وكأنها تريد البقاء في «ناتو» من أجل ضمان حمايتها من قبل الحلف ضدّ أي تهديد صادر عن روسيا أو أرمينيا أو اليونان، أو أي دول أخرى معادية لتركيا، من دون أن تقدم خدمات تلبي احتياجات حليفتها أميركا. وهكذا بات الأقرب إلى المعقول، أن تلجأ الولايات المتحدة، خصوصاً بعد تبادل العبارات النابية بين أردوغان وأوباما، أن توجه صفعة لتركيا تذكرها بأنها هي التي تحتاج الولايات المتحدة وليس العكس. الأمر ذاته ينطبق على العلاقة الأميركية بالسعودية التي باتت تتصرف وكأنها قطب موازٍ للقطب الأميركي، فتتحدى تصور قيادته السياسية والعسكرية لكيفية حلّ المعضلة في سورية والتي تسبّبت بمجيء القوات الروسية وطائراتها إلى المنطقة.

أما بالنسبة إلى الاحتمال الثالث والذي يروج له البعض بخبث مقصود، معزِّزين هذا الاحتمال بأنّ الولايات المتحدة تعد نفسها، إن لم يكن قد استكملت استعداداتها، لتأسيس قاعدة لها في الرميلات في الشمال الأقصى لسورية، وذلك كما يقال، ليكون مقابل القاعدة الروسية في حميميم الواقعة في محافظة اللاذقية. لكنّ هذا الاحتمال بصيغته التي يروج لها، مستبعد أيضاً، ذلك أنّ روسيا حليف قديم لسورية والولايات المتحدة عدو قديم ودائم لسورية بسبب تخوفها من مخاطره على ربيبتها «إسرائيل».

لا شيء إذاً، يُضطر روسيا الاتحادية لتقبل تقاسم سورية المستقلة مع غريمها الأزلي أي الولايات المتحدة. ولا شيء يجبر السلطة السورية على تقبل ذاك التقاسم. كما أنّ التواجد الروسي في سورية (في ميناء طرطوس)، قديم ومبني على علاقات استراتيجية فيها تبادل للمصالح والمنافع، ويتم التعامل معه كتعامل بين دولتين مستقلتين وعلى قدم المساواة بينهما. إنّ وجد احتمال كهذا، أي إنشاء قاعدة أميركية في الرميلات (المنطقة المأهولة بالأكراد حيث توجد قوات الحماية الكردية وجيش سورية الديمقراطي ذو الأغالبية الكردية)، لا يرتبط بالقضية السورية قدر ارتباطه بالمسألة الكردية وقد بات إعلان دولة مستقلة للأكراد قريباً، أمر شبه واقع، وهو يزداد قرباً يوماً بعد يوم. فكردستان العراق تتجه نحو الاستقلال عبر استفتاء شعبي يعتزم مسعود البرازاني إجراءه قريباً في كردستان العراق، والشمال السوري ذو الغالبية الكردية، يتوقع حكماً ذاتياً في وقت قريب أيضاً، بانتظار القضاء على «الدولة الإسلامية» ليتحقق الارتباط الجغرافي بين كردستان العراق ومنطقة